



فهم معيار التنمية الاقتصادية ضمن السياحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

Understanding the standard of economic development within tourism for achieve sustainable development in Algeria

د/ مادي محمد براهيم²

ط.د/ حاج محمد زحافي عبدالله¹

1 مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

2 مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ المراجعة : اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى أهم بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري والمتمثلة أساساً في السياحة كسبيل لإنعاش الاقتصاد، والتي تعتبر مورداً اقتصادياً لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة في ظل تذبذب أسعار البترول، سنحاول في هذه الدراسة معرفة واقع ودور السياحة في التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وتوضيح الأهمية والأبعاد الاقتصادية للسياحة باعتبارها صناعة متكاملة، متشابكة ومتراصة مع قطاعات عدّة تسهم بصورة رئيسة في التنمية الاقتصادية والمستدامة على حدّ سواء. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لفهم الظاهرة والإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى أهدافها، أين توصلنا إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة يؤدي دوراً مهماً في تطور القطاع السياحي بالجزائر وذلك بمنع التدهور البيئي وتنمية واستدامة الموارد، كما أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ضعيفة ودون المستوى المرغوب فيه بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة ولا يرتقي مستوى طموح الدولة رغم كل الجهود التي تبذل في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، السياحة، التنمية المستدامة، الجزائر.

تصنيف JEL: Z32, Q01

ABSTRACT:

This study is designed to shed light on one of the alternatives to the diversification of the Algerian economy, represented mainly in tourism as a way to revive the economy, which is not the least important economic resource for the rest of other economic sectors, especially in light of fluctuating oil prices, We will try in this study, a statement of fact and the role of tourism in economic development in order to achieve sustainable development in Algeria, and clarify the important and the economic dimensions of tourism as an integrated industry, are intertwined with several sectors contribute in the economic and sustainable development alike. The analytical descriptive approach used in work to understand the phenomenon and to answer the problem of study and access to its objectives. The study found several results like the application of the concept of sustainable development plays an important role in the development of the tourism sector in Algeria by preventing environmental degradation and the development and sustainability of the resources, in addition, the results of the study showed that the contribution of the tourism sector in the Algerian economy is weak and remains without the desired level compared with available potential and live up to the level of ambition of the state despite all the efforts made in this sector.

Keywords: Economic development, Tourism, Sustainable development, Algeria.

JEL classification: Z32, Q01

مقدمة:

تعتبر السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً في الاقتصاد العالمي، وقد برزت كعامل هام يسهم في النمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة، نظراً لما لهذا القطاع من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية. ويمكن لقطاع السياحة أن يكون محركاً رئيساً داعماً للتنمية الاقتصادية في الدول النامية على الخصوص باعتبار إمكانياته الهائلة في توليد الدخل وفرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات ومصدراً للعملة الصعبة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية، وقد أصبحت السياحة إحدى أكبر الصناعات في العالم، حيث تقدر حركة السياحة العالمية نحو 698 مليون سائح (سنة 2000) بقيمة إيرادات بلغت نحو 560 مليار دولار، أما سنة 2010 فقد وصل عدد السياح إلى 1018 مليون سائح بقيمة إيرادات تبلغ 1550 مليار دولار، في حين تتوقع المنظمة العالمية للسياحة أن يبلغ عدد السياح لعام 2020 حوالي 1.6 مليار سائح بقيمة إيرادات 2000 مليار دولار (حسب تقرير منظمة السياحة العالمية لعام 2015)، هذا بالإضافة إلى أن قطاع السياحة قد وُقِرَ أكثر من 200 مليون فرصة عمل على الصعيد العالمي (وفقاً للتقرير الصادر عن المنظمة العالمية للسياحة لعام 1998).

وبالنظر للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واستناداً إلى مؤشرات النمو الكمي للسياحة فإن هناك اتجاه متعاظم لإنماء السياحة بأنماطها المختلفة، إلا أن هذا الاتجاه نحو تنمية النشاطات السياحية بكثافة قد ينجم عنه تأثيرات سلبية قد تؤدي إلى مضاعفة الآثار السلبية على النواحي الاجتماعية والثقافية عموماً وعلى الموارد البيئية الطبيعية على وجه الخصوص، مما سيجعل من المواقع السياحية مناطق متردية بيئياً واجتماعياً، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقلص إمكانات الجذب لهذه المواقع وبالتالي تدني أهميتها السياحية وهذا ما يدعو لفقدانها لمورد هام من موارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع تعالي الأصوات المنادية بضرورة الحفاظ على البيئة بكافة جوانبها باعتبارها رأسمال الصناعة السياحية*، وبتنامي الإدراك والوعي لدى الكثير من الحكومات و الهيئات الدولية لأهمية مطلب استمرارية النماء (التنمية المستدامة) لكافة القطاعات الاقتصادية، وفي إطار التقرير المعد من طرف (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) المتعلق بتحديد سياسة التنمية المستدامة، فإن كل من الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية تبنت فكرة التنمية المستدامة للسياحة كقطاع اقتصادي واعد ينبغي استثماره استثماراً مستداماً لتحقيق مكاسب اقتصادية ذات جدوى عالية وتفادي حدوث أية مشاكل بيئية أو اجتماعية وثقافية.

وبناء على ما تقدّم، يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع السياحي في دعم التنمية الاقتصادية من

أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة على هذا السؤال المطروح يمكن الاعتماد على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة؟

2- ما مدى مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

3- ما هو واقع وآفاق التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية ضمن علاقتها بالسياحة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على الأسئلة الفرعية نفترض أن الإجابة عليها تكون كما يلي:

1- تتجلى الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في توفير كل ما يتعلق بالبنية التحتية وتحقيق جودة التعليم والحفاظ على البيئة وغيرها

2- لا تزال مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى ضعيفة رغم توفر بعض الإمكانيات

3- يعتبر تطوير القطاع السياحي بالجزائر عاملاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه بعدد القطاعات مما يسهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام للجزائر.

أهمية الدراسة: يمثل موضوع الدراسة إضافة لأدبيات البحث الخدمي والتنموي وإثراء لها، وذلك لارتباطه بأهمية ودور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في الجزائر، لاسيما وأن هذه الأخيرة عرفت تراجع عام في أداء اقتصادها الذي لم يستطع تطوير أي قطاع مصدر خارج المحروقات منذ ما ينيف عن 50 سنة، فارتبط كلياً بالبتروول وعائداته وأصبح قاطرة الاقتصاد الجزائري وأي تراجع في أسعاره سينعكس سلباً على الاقتصاد ككل، ولهذا ينبغي على الجزائر التفكير جدياً في تنويع اقتصادها وخلق قطاعات مصدرة على غرار قطاع السياحة والفلاحة والصناعة لتفادي أي أزمة مالية ومواجهة التناقص المحتمل للبتروول في العقود القليلة القادمة. كما ترجع أهمية الدراسة، إلى توصيتها بضرورة العناية بالتسويق السياحي لزيادة قدرة القطاع السياحي في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمستدامة على حدّ سواء.

أهداف الدراسة: تحدف هذه الدراسة، إلى تقديم رؤية ودليل إضافي حول أهمية ودور السياحة في التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، في ضوء تطبيق استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي ومنع تدهور البيئة واستدامة الموارد السياحية، حيث تعدّ السياحة محط اهتمام الكثير من الدول، لأنها تمثل دخلاً جارياً ومورداً إضافياً لهم.

منهج وحدود الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي أين تم الاقتصار على موضوع الدور التنموي الاقتصادي للقطاع السياحي، وذلك ضمن نطاق البحث المتعلق بالاقتصاد الجزائري

وعليه ارتأينا أن نعالج الإشكالية المطروحة من خلال المحاور الرئيسة التالية:

- 1- التنمية المستدامة: المفهوم والأبعاد.
- 2- السياحة وارتباطها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.
- 3- واقع وعلاقة التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية بالسياحة في الجزائر.

1- التنمية المستدامة: المفهوم والأبعاد

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث يعتبر من أكثر المصطلحات استعمالا اليوم رغم عمومته وصعوبة تحديد دقيق لمفهومه. وقد بدأ استخدامه كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، وإجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، وطريق التقدم للمجتمعات وتأمين حاجات الأفراد.

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي وتبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير "نادي روما" الذي صدر سنة 1972 تحت عنوان "وقف التنمية" هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية. ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد والضغط على النظام البيئي، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلا واسعا بين المختصين الذين انقسموا إلى فريقين: فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية، وفريق يناصر المحافظة على البيئة وذلك في تصور يجعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين، بيد أن فريقا من الخبراء الاقتصاديين من دول الشمال والجنوب انكبوا على دراسة هذه الإشكالية بعمق حيث توصلوا إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفيق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، كما جاء في تقرير فلونيكس Flunex وإعلان ستوكهولم عام 1974، وقد سميت هذه المبادرة باستراتيجية "تنمية إيكولوجية ecodevelopment"، غير أن هذا المصطلح الذي يترجم هاجس التوفيق بين التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة سرعان ما سيتم استبداله من طرف السياسيين الأنكلوساكسون بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة (Sustainable development)، ثم بالتنمية المستدامة الذي ذكر للمرة الأولى عام 1980 من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقرير له عنوانه "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة".

وكان أول استخدام لمفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وأشار إليه بشكل رسمي من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1987 برئاسة "بروتلاند" رئيسة وزراء النرويج، وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"¹. وباعتبار التنمية المستدامة مفهوم ينطوي على الكثير من الغموض حيث تندرج تحت غطاءه آراء متعددة، حيث يرى بيوس أن "التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية في التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت". في حين يقول بليس بأن "التنمية المستدامة هي تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان"². وتعرف أيضا بأنها "هي نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتنظيم تنمية اقتصادية لغاياته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"³.

وعلى ذلك فإن التقرير الذي أشرنا إليه سلفا عمل على ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو "قمة الأرض" بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة، وبموجبها أقرت بوجود علاقة قوية بين البيئة والتنمية وحددت جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين. وبعد انقضاء عشر سنوات، قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا (2002) الذي واصل بحوثه حول نفس الانشغالات، وذكر أن السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الالتزام باعتماد السياسات التالية⁴:

- 1- تعديل أنماط الاستهلاك المبذرة للموارد الناضبة والغير قابلة للتجدد.

2- عقلنة استثمار الموارد الطبيعية والحد من النمو الاقتصادي الأعوج.

3- عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها.

4- تحقيق العدالة والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية الحاضرة.

وتأسيسا على ذلك حددت مبادئ التنمية المستدامة كما يلي:

أ- **شمولية النطاق:** وتعني ضرورة معالجة المشكلات بالنظر إلى بعضها البعض وفي نطاق شامل، فلا يمكن معالجة الحد من الفقر دون معالجة مسائل مثل التربية والصحة والطاقت الاقتصادية الكامنة.

ب- **تكامل الأعمال:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون التطرق إلى الجوانب المختلفة من مسألة ما، مثل تحليل السياسات والاستراتيجيات والخطط، وتوثيق الممارسات الجيدة والسيئة، والبحث العلمي لوصف الوضع الراهن، وتشخيص المشكلات واقتراح الحلول، والتعليم من أجل التنمية... إلخ.

ج- **الشراكات:** من غير المنطقي أن نفكر في أنه باستطاعة جهة معينة ما وحدها مهما كانت قدراتها، التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة من دون بناء تحالفات واسعة النطاق مع الجهات المعنية الأخرى.

د- **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة، وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعكسة بين هذه الجوانب.

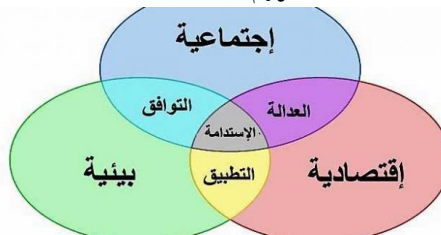
وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، ذلك لأن بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة. إضافة إلى ذلك تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية*.

وبهذا المعنى، فإن هذا المفهوم يتضمن أبعادا ثلاثة أساسية متداخلة فيما بينها، والتفاعل بين هذه الأبعاد من شأنه أن يسهم في إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل هذه الأبعاد في كل من:

- بعد التنمية الاقتصادية الذي يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق المكاسب المتنوعة للجميع، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع.
- البعد البيئي بمعنى القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة.
- البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع.

ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة والعلاقة فيما بينها:

الشكل رقم 01: أبعاد التنمية المستدامة



Source : www.alukah.ne consulte le : 04/07/2017

وبذلك تأكد أنّ مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل يتعداها ليشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة. وإذا ما اعتبرنا أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان.

وبالمجمل، فإن تطبيق مبادئ وسياسات التنمية المستدامة على الرغم من بساطته لا يعد أمراً هيناً بحق، بحيث تلقي بحملها الثقيل على الدول وبالأخص النامية منها فإرضاء أعباء كبيرة في سبيل تحقيقها. فعدد السكان سيقفز عام 2050 إلى 9.2 مليار نسمة مقابل 6.5 مليار في الوقت الراهن، وتمثل البلدان المتطورة ما نسبته 13 بالمائة⁵، وهذا يعني أن 87% من السكان أي ما يعادل 8 مليار يعيشون في البلدان النامية. وبالنظر إلى ضعف الإمكانيات والموارد في مثل هذه البلدان فإنه يتعين على الدول الصناعية التي تساهم بنصيب كبير جدا في عبء التلوث العالمي المهديد للبيئة الذي جعل من الدول النامية ضحية أمام تبني منهج براغماتي هدفه الأول تحقيق المصالح بغض النظر عن الآثار التي يفرزها هذا التوجه على وضع هذه الدول، أن تتحمل مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة وذلك بتقديم يد العون فيما يخص الجانب المادي والتكنولوجي والعلمي للبلدان النامية للتخفيف من عبء الفقر داخل هذه الدول ومن ثم في العالم.

ولتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي، لا بد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها. ولذلك كان لا بد من تحديد محاور التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة وإيجاد مؤشرات في تلك المحاور للتأكد من تحقيق التنمية المستدامة.

ومن أهم العناصر التي يجب مراعاتها عند العمل على تطبيق مفاهيم وسبل التنمية المستدامة ما يلي⁶:

- العنصر الاقتصادي: أي تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والثروات حاضرا ومستقبلا.
- العنصر الاجتماعي: أي القيام بتنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.
- العنصر البيئي: أي تلبية الاحتياجات وفقا لما هو ممكن بيئيا، أي المحافظة على البيئة وحمايتها.
- العنصر الثقافي: أي احترام التنوع الثقافي في المجتمع.
- العنصر المكاني: أي تحقيق توازن بين المدن والأرياف وتحقيق التهيئة العمرانية السليمة.

وبالنظر إلى هذه الجوانب نجد أن هناك محور آخر بشكل أساسي للتنمية المستدامة وهو البعد المؤسسي، فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة، لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك.

وعلى الرغم من ذلك فإن الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي، فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية. هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق جملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع⁷.

تأسيسا لما سبق، يتضح بأن التنمية المستدامة في حقيقتها مفهوم موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد بصفة عامة هو عبارة عن سيرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية ينطوي على نحو من التناسق بغرض تحسين شروط الحياة الكريمة للبشرية قاطبة وتحقيق الرفاه لأجيال الحاضر دون أن يكون على حساب الأجيال القادمة، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها من خلال الاستغلال العقلاني لها مع ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية في كل الميادين. بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

2- السياحة وارتباطها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر

ارتأينا قبل أن نبدأ في مناقشة هذا المحور الإشارة إلى بعض المفاهيم ذات الصلة والتي لا بد من التطرق إليها.

- **السياحة:** يمكن تعريف السياحة بحسب ما تعرفها المنظمة العالمية للسياحة على أنها " انتقال الأفراد من مكان لآخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة، كما تضمن السياحة كل الأنشطة المتعلقة بتنقل الأشخاص من الأماكن غير تلك التي اعتادوا العمل أو الإقامة فيها لمدة زمنية قصيرة، وكذا الأنشطة التي يقومون بها خلال مكوثهم في تلك الأماكن"⁸.

- **التنمية السياحية:** يعتبر موضوع التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من المواضيع المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل القومي للبلد وبالتالي زيادة دخل الأفراد، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية⁹.

ولذا يعبر مفهوم التنمية السياحية عن "مختلف البرامج والمخططات، التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين*، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة"¹¹.

فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع¹².

فالسياحة دعامة أساسية من دعائم التنمية الشاملة لاحتوائها ولاشتمالها على عدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى.

- **السياحة المستدامة:** تعتبر السياحة المستدامة أداة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة، وللتعريف بهذا المفهوم نستخدم تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT سنة 1999 على أنها: "النشاط السياحي الذي يأخذ في الحسبان الأثر الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في الوقت الحاضر والمستقبل ويعمل على إشباع حاجات السياح، محترفي القطاع السياحي والمجتمع المضيف"¹³. في حين يمكن اعتبارها على أنها: "هي تلك التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيئة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وإثراء القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"¹⁴.

من الناحية الاقتصادية تحديدا، تكتسب السياحة أهمية متزايدة نظرا لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد بالنسبة للكثير من دول العالم، وخاصة الدول النامية التي بحاجة أكثر من غيرها إلى التنمية وتعزيز اقتصادياتها. ويعتبر الدخل السياحي رافدا هاما للنتاج المحلي الإجمالي، وتحقيق معدلات نمو ضرورية للقيام بأعباء التنمية.

وباعتبار أن السياحة مصدر مهم من مصادر الدخل الوطني يساهم في زيادة دعم ميزان المدفوعات وتوفير رصيد احتياطي من العملات الصعبة اللازمة لتنشيط القطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة. فضلا عن ذلك، فإن قطاع السياحة يوفر فرص عمل بنسبة كبيرة من الأيدي العاملة مما يساعد على التخفيف من حدة البطالة بتشغيل الطاقات الغير مستغلة في المجتمع.

أما من ناحية أكثر شمولية، فإن قطاع السياحة يعد من القطاعات المتشابكة والمتراصة، إذ يرتبط بعلاقات وثيقة مع القطاعات الأخرى كالصناعة، الزراعة، النقل، المصارف، الإيواء... إلخ. لذا اهتمت به المنظمات العالمية والاقتصادية (البنك الدولي - ومنظمة اليونسكو) والتي أصبحت تنظر إلى السياحة على أنها عامل مهم من عوامل التقريب بين الثقافات العالمية.

- ولنا أن نتصور أن شركات الطيران دفعت حوالي 6.5 بليون دولار رسوم هبوط بالمطارات، و5.20 بليون دولار للملاحة الجوية. وهذه تعتبر إيرادات للدول المستقبلية لهذه الرحلات الجوية. وحسب إحصائيات الأيانات لعام 1997 وفقا لتقارير (المجلس العالمي للسياحة والسفر W.T.T.C) فإن صناعة السياحة والسفر ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريا في جميع أنحاء العالم خلال عام 1997¹⁵.

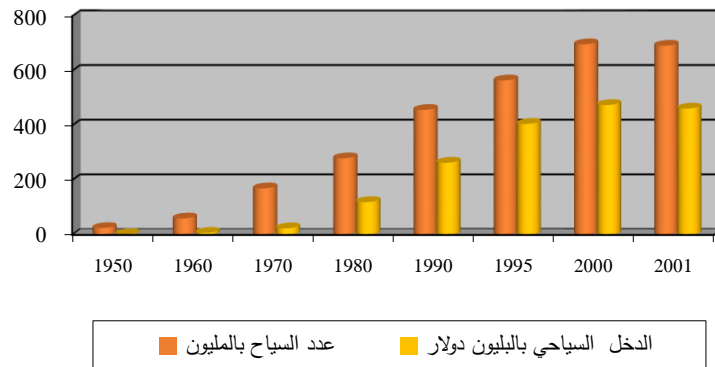
- ولنا أن نصدق أن أكثر الدول استقبالا للسياح في العالم هي أكثرها إنفاقا على عمليات التسويق والترويج والدعاية لمنتجاتها السياحي في دول العالم المختلفة، فالدولار في فرنسا المنفق على الدعاية والتسويق عائدته 375 دولارا نقدا.

- وحسب توقعات العالم الأمريكي (جون نيبزرت) فإن اقتصاد العالم في القرن المقبل سوف تقوده ثلاث صناعات خدمية هي¹⁶:
صناعة الاتصالات - تكنولوجيا المعلومات - صناعة خدمات السياحة.

لهذا نشطت حركة السياحة الدولية بأنماطها المختلفة بين دول العالم المختلفة، وزاد اهتمام الدول بالسياحة كنشاط اقتصادي له دور هام في اقتصاديات كثير من دول العالم، ويدل على ذلك الحقائق التالية:

- 1- زيادة حجم الإنفاق السياحي في بداية القرن الحادي والعشرين، ليقف الإنفاق على التسليح إذ بلغ حوالي 6% من الناتج العالمي.
 - 2- زيادة الإيرادات السياحية، إذ بلغت تقديرات الدخل الإجمالي من السياحة الدولية حوالي 500 مليار دولار.
 - 3- زيادة عدد السياح في العالم حيث وصل عدد السياح لعام 1992 حوالي 800 مليون سائح، أي بنسبة 13% من مجموع سكان العالم.
- فانطلاقا من بداية الستينيات ازدادت أهمية السياحة، ثم تنامت ونشطت اعتبارا من أوائل السبعينيات حتى أصبحت في أيامنا هذه صناعة الحاضر والمستقبل، ويبين الشكل رقم (02) تطور الحركة السياحية والدخل السياحي العالمي.

الشكل رقم (02): تطور الحركة السياحية والدخل السياحي العالمي في الفترة 1950-2001



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على: صلاح الدين خريوطلي، " السياحة صناعة العصر: مكوناتها- ظواهرها- آفاقها"، دار حازم، الطبعة الأولى، دمشق، 2002، ص30. وتقرير منظمة السياحة العالمية لسنة 2015.

وهكذا، غدت السياحة من أهم النشاطات الاقتصادية في العالم، وتطورت في العصر الحديث إلى أن أصبحت تعتبر من الصناعات المهمة في يومنا هذا وقد أدركت جميع دول العالم أهمية صناعة السياحة ودورها في تنمية الدول، لهذا بدأت هذه الدول توظيف طاقاتها في هذه الصناعة لإعطائها حقاها من الاهتمام والرعاية. خاصة أن هناك الكثير من الدول قد وجدت في هذه الصناعة بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناشئة وعلى رأسها احتياطات النفط*. وفي هذا الشأن، تشير الدلائل العلمية وتجارب الدول إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول. ويمكن تلخيص ذلك في النقاط المحورية التالية:

2-1 تدفق رؤوس الأموال الأجنبية :

يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة كما هو الحال في معظم الدول النامية. فإذا كان من المسلم به أن الجزائر تمتلك من الموارد والمقومات السياحية التاريخية والدينية والطبيعية والتي تمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، فإن الاستغلال الجيد لمثل هذه المزايا سياحيا من الممكن أن يحقق تدفقا نقديا للنقد الأجنبي. وتتخصص أهم أنواع التدفقات من العملات الأجنبية الناجمة عن السياحة فيما يلي¹⁷:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (مع بعض الآثار السلبية الناجمة عن تحويلات الأرباح ودخول العاملين من الأجانب إلى الخارج والمرتبطة بهذه المشروعات والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة والسياسات المتعلقة بتحويلات النقد).
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.
- فروق تحويلات العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية والإنفاق على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة أو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبالتالي كلما زادت الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، كلما زاد الأثر الإيجابي لها على ميزان المدفوعات والدخل الوطني. وهو ما يدفع الدول إلى محاولة تعظيم إيراداتها السياحية، ومحاولة تقليل التسرب إلى أدنى الحدود.

2-2 نقل التكنولوجيات الحديثة والمتطورة: تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، وباستطاعة الاستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال¹⁸.

2-3 تشغيل الأيدي العاملة: تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل، حيث تستوعب 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى.

وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل نهاية 2010، ومن المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة أن تستوعب القطاعات السياحية بمجموع 11.8% من إجمالي التوظيف العالمي بحلول عام 2014¹⁹.

ومن ثم فإن نمو قطاع السياحة الداخلية والمشروعات الأخرى المرتبطة بها يؤدي زيادة عدد فرص العمل وتكوين وظائف جديدة مما يزيد من نسبة التشغيل، والذي يساهم في رفع مستوى الرفاه الاقتصادي وتحقيق درجة عالية من الاستقرار داخل البلد.

ولأن المنافسة في السوق السياحية الدولية في الحقبة القادمة سيكون الفيصل فيها هو (جودة الخدمة) فإن هذه الصناعة تحتاج إلى عمالة راقية وعالية التدريب، وحاصلة على قسط وافر من التعليم السياحي والفندقي ولذلك أطلق رئيس مجلس السياحة العالمي (جوفري ليمان) صيحة إلى دول أوروبا يؤكد فيها أن صناعة السياحة هي الطريق الوحيد لحل مشكلة (26 مليون عاطل أوروبي). والحل كما يقول أن تتركس الحكومات الأوروبية جهودها وأموالها لصناعة السياحة. وليس هذا إلا تعبيراً عن اهتمام العالم بالسياحة، إذ تعد مصدرا مهما من مصادر العمالة وذلك لأن قطاع السياحة والقطاعات الأخرى المعتمدة عليه (شديد الكثافة) في استخدام عنصر العمالة بالنظر إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2-4 تحسين ميزان المدفوعات: تعتبر السياحة صادرات غير منظورة تساهم بصورة فعالة في تحسين ميزان المدفوعات، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى²⁰. ويوضح الجدول التالي حجم الإيرادات السياحية حسب القارات لسنتي (2009/2008).

جدول رقم (01): الإيرادات السياحية حسب القارات لسنتي (2009/2008) الوحدة: مليار دولار أمريكي

2009	2008	السنة القارات

395	451	أوروبا
185	206	أمريكا
199	202	آسيا والباسيفيك
37	46.5	الشرق الأوسط
40	40	إفريقيا
856	950	المجموع

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على:

-World tourism organization, tourism highlights (2004-2005), P15.

-www. Unwto.org/facts/menu.html consulté le : 04/07/2017.

-Organisation mondiale du tourisme, Faits Saillants du tourisme, édition 2010, P 08, Delivered by http://www.e-unwto.org

القراءة التي يمكن إجراؤها لجدول الإيرادات السياحية للقارات أنّ أوروبا استحوذت على النصيب الأكبر من مداخيل السياحة مما يؤثر ذلك إيجابا على ميزان المدفوعات، ويتضح أيضا أنه تم تسجيل تراجع كبير في حصيلة الإيرادات خلال سنة 2009 والذي قد يعزى إلى الآثار التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة.

ولالإشارة فإنه وعلى الرغم من أنّ الشرق الأوسط يعتبر من أسرع المناطق نموا في معدلات السياحة غير أن حصته تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بالإمكانات المتاحة، ويعتبر السوق السياحي في معظم دول الشرق الأوسط سوقا متنامية ومن المتوقع أن يكون لها نصيبا أكبر خلال السنوات القادمة في حالة الاستقرار السياسي وتحسن تقنيات تقديم الخدمات.

والواقع أن السياحة صارت صناعة رائجة، وهي في معظم الأحيان صناعة مضمونة الدخل والأرباح. فهي بالنسبة لميزان مدفوعات الكثير من دول العالم السياحية البلم الذي يشفي الجروح والأمراض. لكن السياحة كصناعة تتطلب لكي تكون مجدية اقتصاديا درجة عالية من الاقتصاد الحر (بمعنى غير المقيد بتشريعات صارمة كإجحة للحريات الشخصية أو انتقال الأفراد والأموال عبر الحدود). وعندما تكون السياحة حرة، سرعان ما ينعكس النشاط السياحي بشكل إيجابي على ميزان مدفوعات الدولة السياحية. فنسبة العملات الصعبة بالنسبة للدولة المضيفة تتضاعف في حالة حصول أي طلب سياحي إضافي. بمعنى أن الدخل المتحقق غالبا ما يفوق الزيادة في الطلب على السياحة بكثير، باعتبار أن السياح في الغالب لا يدفعون ما تقدمه لهم المؤسسات السياحية من خدمات فقط، وإنما يقومون أيضا بشراء سلع وخدمات غير سياحية بالضرورة. وهنا يبدأ تأثير المضاعف بالعمل بشكل تصاعدي.

2-5 المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق: في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن، أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضرية جديدة وإعادة توزيع الدخل بين المناطق الحضرية والريفية.

وتحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية للأقاليم قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيها، كما لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العائدات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي ينجم عنها مجموعة من المنافع المباشرة وغير المباشرة كتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنوع استخداماتها، واستغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها، مما يترتب عنه ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات الناجمة عن الضرائب وغيرها والذي يساهم في تنمية القطاعات الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.

ونجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى يتوقف على مدى قدرة هذه الأخيرة على تلبية احتياجاته المختلفة من حيث الكم والنوع والتوقيت.

أما بالنسبة لدور السياحة في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية فيتمثل في:

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف).
- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.
- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تسهم في معالجة الكثير من المشكلات السياسية. وبناء على ما سبق بيانه، يتبين لنا جليا الأهمية الاقتصادية للسياحة باعتبارها المفتاح الأساس في تحقيق قدر هائل من التدفقات المالية للنقد الأجنبي للدولة، بيد أن مصر تحصلت على 3.8 مليار دولار سنة 1997²¹ وتونس على 1507 مليون دولار أمريكي لعام 2000 والمغرب على 2038 مليون دولار من السياحة سنة 2000²²، وتحصل بريطانيا على 9 مليار دولار سنويا من السياح العرب فقط²³، ولم تتحقق هذه المكاسب المالية الهائلة بطريقة عفوية وإنما تأتت كثمرة جهود مستمرة تعبّر عن طموح هذه الدول نحو تحقيق التطور المأمول من القطاع السياحي وذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة نحو تشجيع الاستثمار السياحي وفي ترقية وترسيخ الثقافة السياحية في هذه الدول.

ومن هنا يتضح الدور الحيوي للسياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تشكل موردا هاما للعديد من الدول في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا ومصر والهند وغيرها²⁴. ونظرا لزيادة الوعي بأهمية السياحة اقتصاديا، عقدت أمريكا في البيت الأبيض في أكتوبر 95 مؤتمرا لصناعة السياحة والسفر وذلك للسيطرة على سوق السياحة في العالم. وهذه دلالة على ما تمثله السياحة من أولويات في الفكر الاقتصادي العلمي من جانب، واهتمام ضخم من جانب آخر بتعزيز فرص ازدهارها على مستوى المسؤولية التنفيذية من قبل أكبر اقتصاد في العالم وأضحى فالولايات المتحدة بكل ثقلها التكنولوجي والصناعي والزراعي والخدمي تسعى إلى أن تصبح السياحة عندها هي الصناعة الأولى.

ويمكن القول أنّ السياحة أخذت بعين الاعتبار من طرف صانعي القرار السياسي في معظم الدول النامية منذ النصف الثاني من القرن الماضي. إلا أن النجاح لم يكن حليف كل الدول في استقطاب أكبر عدد من السياح من الدول المتقدمة.

ويعود الاهتمام بالسياحة إلى عامل أساسي وهو توفير إحدى الطرق السهلة والسريعة للحصول على النقد الأجنبي مقابل الخدمات التي تعرض للسياح الأجانب. إضافة إلى هذا تعمل السياحة أيضا على توفير النقد المحلي للخرينة العمومية لإنفاقها في مجالات ذات النفع العام. وتساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والنقل والمواصلات²⁵.

وبالرجوع إلى الأرقام التي قدمتها منظمة السياحة العالمية، فإن هناك حوالي 60 مليون سائح في العالم المتقدم يزورون الدول النامية كل سنة. أما العدد الإجمالي للسياح في العالم فقد قدرتها بـ 450 مليون سائح سنة 1990، وفي سنة 1997 وصل العدد إلى 613 مليون شخص، و650 مليون سائح سنة 2000 وتوقع أن يرتفع الرقم إلى مليار سائح سنة 2010 وإلى 1.6 مليار سائح سنة 2020 وإنفاق أزيد من 2000 مليار دولار. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: ماذا تعني هذه الأرقام؟ وما نصيب الجزائر منها؟ إنها ببساطة إشارة واضحة إلى أن الكثير من المطارات ستشيد وعدد أكبر من الطائرات ستكون في الاستعمال، وأعداد معتبرة من الفنادق سيتم تشييدها وكل هذا لن يكون إلا في الدول التي لها القدرة على جذب أعداد كبيرة من السياح إليها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا القطاع ستزداد حيويته وسيدر مبالغ مالية هامة على الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع وطورته²⁶.

وإذا حاولنا استقراء مدى مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، فإن أول ما يصطدم به المرء هو ضعف هذا القطاع من حيث المردودية الاقتصادية ومن حيث الهياكل المتنوعة أيضا. فقد تم تهميشه من طرف الحكومات المتعاقبة، وهنا تشير الأرقام إلى أن عدد السياح الوافدين للجزائر سنة 1992 قدر بـ 1119548 ليرتفع إلى 604968 سائح سنة 1996. وبسبب عدم الاستقرار السياسي والتدمير الذاتي الذي تعرضت له البلاد منذ 1992 انخفض عدد السياح بشكل مذهل ليصل 94832 سائح سنة 1997. وبالموازاة مع ذلك تقلصت المداحيل من 105 مليون دولار سنة 1990 إلى 20 مليون دولار سنة 1997، وإذا كانت احتياجات الجزائر فيما مضى، أمكن تغطيتها بالإيرادات البترولية التي تفوق 95% من الإيرادات الكلية، فإن الضرورة تقتضي الإقرار بشيئين: أولاها، أن مادة البترول آيلة للنفاذ، وثانيهما، أن البحوث تجرى على قدم وساق لاكتشاف بدائل لموارد الطاقة.

ولذا فإن المصلحة الوطنية تستوجب اليوم أكثر من أي وقت مضى الالتفات إلى هذا القطاع وتثمينه وتطويره وتغيير ما تبقى من الذهنيات الغربية عن مجتمعنا والتي تختزل السياحة في الرقص والخمر ونحوهما، أو كما عبر عنها الدكتور قيصر مصطفى "السياحة ليست تورا وكأسا وإمرأة" ولذا يستوجب أن تحتل الثقافة السياحية مكانتها اللائقة بما في ضمائر المسؤولين القائمين على القطاع أولا وفي المجتمع ثانيا، وعندها تكون إمكانية النهوض بما والقضاء على الرداءة واردة، ونستطيع إعادة القطار إلى سكوته. وهكذا ندعم اقتصادنا من السياحة مثلما تدعم اقتصاديات الدول الأخرى منها ونوفر أحد الشروط التي بواسطتها تستطيع الجزائر أن تندمج في الاقتصاد العالمي²⁷.

3- التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية ضمن السياحة في الجزائر

تعاظم دور القطاع السياحي كمورد محتمل للتنمية الاقتصادية لدى الكثير من الدول، ويرجع ذلك إلى شروط التجارة الدولية في المواد الأولية (الزراعية والصناعية) إضافة إلى المستويات المرتفعة من الحماية الاقتصادية في مواجهة صناعات الدول النامية من جهة، ونظرا للعوائد المالية الكبيرة التي يوفرها في الأمدن المتوسط والبعيد من جهة أخرى. ولذلك قام كثير من الدول النامية بتخصيص موارد مالية هامة من أجل النهوض بهذا القطاع، بغية اجتذاب أكبر حصة ممكنة من السياح. ومن ثم، أصبحت السياحة نشاطا اقتصاديا رئيسا للعديد من الدول النامية يعمل على توفير العملات الأجنبية التي تساهم أساسا في تمويل واردات الدولة

من الخارج، كما تعتبر إضافة إلى قيمة الصادرات في الوقت نفسه، وهو ما يترتب عليه زيادة الدخل القومي. كما أن انتعاش السياحة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقات التشابكية والتكاملية مع القطاع السياحي. فضلا عن ذلك فالسياحة هي من أكثر الأنشطة صداقة للبيئة، باعتبار هذه الأخيرة أحد مكونات المنتج السياحي، ولأنها تشكل الخلفية التي لا يمكن بدونها أن يباع منتج سياحي في الحاضر أو المستقبل. وعليه، فإن العمل على تنمية القطاع السياحي وتطويره يسهم بشكل كبير في تنمية الموارد الاقتصادية والمالية ودعم مشاريع التنمية، فضلا على خلق تنمية مستدامة من خلال التأثير الإيجابي في المستويات الثلاثة للتنمية المستدامة على النحو التالي:

1-3 على المستوى الاقتصادي:

تكسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا لدورها الهام و البارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان و تعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا في عناصر النشاط الاقتصادي، و ترتبط بالتنمية ارتباطا كبيرا، والعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول، ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة التي تعمل التنمية السياحية على تخفيف حدة نسب تفاقمها وذلك بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية من خلال توفير مرافق البنى الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين والمواطنين على السواء، و يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و البيئية و السياسية في المقصد السياحي (الدول المستقبلية).

فالسياحة تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة والمتصلة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المنشغلين بها، فينتفع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق على سائر الخدمات التي يتطلبها السائح الملحقمة بهذه السلع. أما فيما يتعلق بقدرة السياحة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل متعددة، فإنه من خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية و الأمريكية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت العديد من الدراسات قدرة التنمية السياحية على امتصاص العمالة، فقد أوضحت دراسة أجراها الخبير الاستشاري الدولي (Archer) في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر، كما أكدت دراسة أخرى أجراها الخبير (Jude) في المكسيك أن الاستثمار في الفنادق يؤدي إلى توفير عمالة بمعدل أكبر من الاستثمار في أي قطاع آخر في الاقتصاد المكسيكي²⁸.

لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل الحميات الطبيعية، والشواطئ والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة، بعد أن كانت هذه المناطق طاردة للعمالة. لذلك نجد أن التنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى.

2-3 على المستوى الاجتماعي:

يؤدي قطاع السياحة إلى جملة من الآثار التي تحقق تنمية أكبر على الصعيد الاجتماعي نذكر منها ما يلي:

- تعمل على رفع مستوى المعيشة للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم.
- تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين.
- تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي.
- تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.
- تنمي لدى المواطنين شعوره بالانتماء إلى وطنه وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المضيف والزائر.

3-3 على المستوى البيئي:

إن التأثيرات البيئية التي تولدت عن التنمية السياحية أحدثت تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة كالتربة والماء والتراث الطبيعي والحضاري نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث، وذلك لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال:

- تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها.
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم.
- تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف.

ويرجع الاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها في ميدان صناعة السياحة إلى اعتبار عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي مما يتطلب المحافظة عليه وصيانتها، ولذلك برز مفهوم السياحة المستدامة كمنهج يركز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات السياحية أكثر محافظة على البيئة وعلى استدامة الموارد الطبيعية لما تمثله من أهمية بالغة للقطاع السياحي²⁹.

أ- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

اعتبارا من الإمكانيات السياحية الهائلة التي تحوزها الجزائر، ونظرا للمردودية الاقتصادية التي يتميز بها قطاع السياحة فإننا نجد في هذه السنين الأخيرة تفتن الدولة لما آلت إليه وضعية القطاع فعمدت إلى إعطائه الأولوية لتطويره والنهوض به وإعطائه دفعا جديدا من خلال السعي إلى تحسين صورتها السياحية، والخروج من عزلتها لتصبح قطبا سياحيا هاما، فضلا عن محاولة إيجاد مكانة لها ضمن خارطة السياحة العالمية المتسمة بالمنافسة الشديدة، والتحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم، وكل ذلك من أجل جعل السياحة رقما في معادلة التنمية المستدامة ورافدا مهما من روافدها. واعتبارا من ذلك فإن الجزائر أصبحت بلدا مستقبلا للسياح أكثر من تصديرها لهم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): تدفق السياح من وإلى الجزائر خلال (2008/2000)

السنوات	عدد السياح الوافدين للجزائر	عدد السياح الجزائريين للخارج
2000	865984	1006382
2001	901416	1189910
2002	988060	1256515
2003	1166287	1253901
2004	1233719	1416861
2005	1443090	1513491
2006	1637582	1349113
2007	1743084	1500000
2008	1771749	1539406

المصدر: - وزارة السياحة الجزائرية.

-Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لترقية هذا القطاع بالجزائر تبقى مساهمته في التنمية الاقتصادية حذ متواضعة، وذلك يرجع إلى المساهمة الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة وزيادة دعم ميزان المدفوعات في الجزائر. وإذا ما رجعنا لإحصاءات السياحة نجد أن هذه الأخيرة وفقا لتقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة تمثل 4218 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي أي 10.4% من الإجمالي العالمي. في حين أن إسهام قطاع السياحة بالجزائر ضعيف جدا في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (03): تطور نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2008/2000)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة السياحة في PIB (%)	7.1	6.9	7.34	7.62	6.97	6.29	5.82	4.79	3.85
	2008	2009	2010	2011	2012				
	2.98	4.47	3.89	3.43	3.36				

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ، 2013

من خلال قراءة الجدول السابق يتضح أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا ، وقد سجلت هذه المساهمة انخفاضا إلى أدنى مستوى في سنة 2008 بنسبة 2.98%، وبعدها توالى هذه الانخفاضات، ويعزى هذا الانخفاض في هذه السنوات إلى ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة الشيء الذي نجم عنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وليس نتيجة لانخفاض الإيرادات المحققة من قطاع السياحة فقط،

وتحصّل الجزائر على هذه النسب المتدنية لدليل على ضعف قطاع السياحة ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بالأساس إلى نقص الاهتمام بالقطاع وعدم الحرص على تنميته منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بالرغم من بعض المحاولات إلا أنها لم تكن جادة ومرد ذلك إلى التبعية لقطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الأكثر أهمية بالنسبة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع، وذلك بعكس كثير من الدول النامية وبالأخص العربية غير النفطية التي رأت في قطاع السياحة محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية نظرا لإمكاناته الواسعة في توليد الدخل، ونأخذ على سبيل المثال المغرب ومصر، تونس، البحرين، الأردن حيث يظهر الجدول الآتي النسبة المحققة من مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أنه يقترب من المتوسط العالمي أو يفوق 7%، وهي

بذلك تعكس مدى الاهتمام الذي أولته كل دولة منهم للقطاع السياحي منذ سنوات طويلة حيث عملت فيها على وضع السياحة في مكانها الصحيح ضمن هيكل الاقتصاد الوطني بما يناسب أهميتها،

أما بالنسبة للجزائر فالعارف بواقع السياحة بما يعلم جيدا تأخرها بالمقارنة مع جيرانها في المغرب وتونس، فهي لا تعاني فقط من عدم القدرة على اجتذاب أعداد مناسبة من السياح، بل وأكثر من هذا فهي عاجزة حتى على الحد من سياحة المواطنين في الخارج وإعادة توجيههم إلى السياحة الداخلية. ففي الوقت الذي تحاول الجزائر مؤخرا النهوض بهذا القطاع الذي يعول عليه الكثير نجد أنه لم يلقى الاهتمام المطلوب للارتقاء بعالم السياحة بالجزائر، مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في هذا القطاع.

جدول رقم (04): مساهمة الناتج السياحي (مباشر وغير مباشر) في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لسنة 2007 (النسبة مئوية).

البلد	المغرب	مصر	تونس	البحرين	الأردن
ناتج مباشر	10	8.7	9.3	7.6	8.6
ناتج غير مباشر	7.9	7.6	8.8	12.4	12.2

Source : WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL : World Travel & Tourism : Navigating The Path Ahead, The 2007 Travel and Tourism Economic Research.

ب- مساهمة قطاع السياحة في التشغيل

عند الحديث عن فرص العمل، فإن قطاع السياحة كقطاع سريع النمو يعدّ من بين أكبر القطاعات توفيراً لفرص العمل، ففي دراسة لمنظمة السياحة العالمية أن السياحة صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة، وهي توفر فرص عمالة في أنشطة ومهن متعددة بشكل مباشر وغير مباشر. ويوضح الجدول التالي عدد المشتغلين في قطاع السياحة بالجزائر وبعض الدول العربية.

جدول رقم (05): عدد المشتغلين في قطاع السياحة بالجزائر وبعض الدول العربية لعام 2007. (الوحدة: ألف عامل)

البلد	الجزائر	الأردن	تونس	البحرين	مصر	المغرب
عدد المشتغلين	479	329	524	93	2816	1658
النسبة (%) من مجموع العمالة	5.4	19.1	17	23	13.7	15.5

Source : WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL, Op. Cit.

يبين الجدول السابق، حجم العمالة بالنسبة المئوية في القطاع السياحي بالجزائر وبعض الدول العربية، حيث يتضح جليا ضعف قدرة القطاع على خلق مناصب شغل بالنسبة للجزائر إذا ما قورنت بباقي الدول الممثلة في الجدول، وهو ما تؤكدته النسبة 5.4% حيث تبقى ضئيلة للغاية على غرار الدول العربية الأخرى التي لا تقل فيها هذه النسبة عن 13.7%.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ضعف نسبة العمالة في القطاع السياحي بالجزائر من إجمالي حجم العمالة حيث تمثل 1.8% منها فقط سنة 2008 غير أن هذا لا ينتقص من قدر أو أهمية القطاع الذي عرف تطورا ملحوظا أدى إلى الرفع من مساهمته في العمالة، كما يوضح الجدول الموالي هذا التطور للفترة (2008-2000) مع الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على البيانات المتعلقة بعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي على اعتبار أنهم يمثلون الفئة الغالبة في قطاع السياحة.

جدول رقم (06): مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التشغيل خلال الفترة (2008-2000) (الوحدة: ألف عامل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد عمال القطاع السياحي	82	95	100	103	165	172	193.9	204.4	320
نسبة المساهمة في العمالة الإجمالية	1.43%	1.52%	1.54%	1.54%	2.11%	2.13%	-	-	-

المصدر: بولحية الطيب، (2002)، ضعف مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري: أسبابه وآليات تطويره، مداخلة في ملتقى دولي بجامعة البليدة حول السياحة رهان التنمية المستدامة

نستنتج من خلال قراءة للجدول أعلاه، أنّ عدد المشتغلين في القطاع السياحي يتزايد ويتطور من سنة لأخرى خلال الفترة، وبالرغم من أنّ هذه النسب ليست عالية إلا أنه إذا بقي هذا النمو بهذه السرعة وفي نفس الاتجاه فإن نسبة العاملين في القطاع بالجزائر بالنسبة لإجمالي العمال سيعرف ارتفاعا أكثر وقد يدنو من النسب المحققة في الدول العربية السالفة الذكر.

ج- مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات

ليس أدل على صلة السياحة بالتغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات للدولة من رصيد الميزان السياحي والذي إذا ما حقق رصيذا سالباً أثر على ميزان المدفوعات إما بتعميق العجز أو التقليل من الفائض. فنتاج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي المباع إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة نظير إشباع رغباتهم السياحية. لذا فإن السياحة تعتبر مصدراً من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات للدول، وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجاً منظماً لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءاً من المعاملات غير المنظورة.

ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابياً فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابياً سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الإيجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابياً على ميزان مدفوعات الدولة. والجدول الموالي يوضح رصيد الميزان السياحي للجزائر خلال الفترة (2009/2000).

جدول رقم (07): رصيد الميزان السياحي للجزائر خلال الفترة (2009-2000) الوحدة: مليون دولار

السنة	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الرصيد	140-	94-	158-	166-	186-	163-	143-	137-	94-	91-

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال تصفح الجدول أعلاه، نلاحظ أن رصيد الميزان السياحي كان سالباً طيلة الفترة المدروسة، مما يعني أن المبالغ المنفقة في الخارج أكثر من تلك المتحصل عليها كإيرادات من السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر. وهو ما يؤثر على ميزان المدفوعات للجزائر إما بتعميق العجز أو يخفف من الفائض على الأقل.

وبالنظر إلى أهمية القطاع السياحي في قضايا التنمية من جهة، وما تنعم به الجزائر من تراث غني ومتنوع سواء طبيعياً أو جغرافياً أو تاريخياً أو ثقافياً، فقد أعطت الدولة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع لما لديها من إمكانيات لإرساء قطاع سياحي مستدام. وترتكز عملية تطوير وتنمية السياحة في الجزائر على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 (SDAT 2025)، والذي يعتبر جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025)، والذي يبرز الكيفية التي تعتمدها الدولة من خلالها في إطار سياسة التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، وحماية البيئة على المستوى الوطني بالنسبة للعشرين سنة المقبلة. وتوسعى الدولة من خلال هذا المخطط إلى تامين الموارد الطبيعية، الثقافية والتاريخية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها في تنمية القطاع السياحي وجعل الجزائر من بين القبلات السياحية المهمة في المنطقة الأورو متوسطية، ويعتبر هذا المخطط ثمرة جهود وأبحاث العديد من الأطراف الوطنية (عمومية وخاصة) خلال الجلسات الجهوية التي نظمتها وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة.

ويحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2025 خمسة جوانب حيوية من أجل تطوير السياحة في الجزائر، ويتعلق الأمر بمخطط وجهة الجزائر وأقطاب الامتياز السياحية ومخطط "الجودة" للسياحة ومخطط الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص بالإضافة إلى سبل تمويل السياحة كما يلي³⁰:

- **تثمين وجهة الجزائر:** وذلك من خلال هيكلية الوجهة السياحية المسلحة وزيادة التنافسية وخلق عروض سياحية متنوعة وذات جودة عالية؛
- **إطلاق أقطاب الامتياز السياحية:** وذلك من خلال هيكلية الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج عالمي لتطوير السياحة، ودعم هذه الأقطاب عن طريق رفع مستوى جودة خدماتها وتسويق صورتها السياحية؛
- **تنفيذ مخطط الجودة ("le Plan Qualité") في القطاع السياحي:** وهذا المخطط ضروري لتوفير عروض سياحية متميزة ومبوبة بالنظر إلى نوعية الزبائن الوطنيين والأجانب الذين تتزايد طلباتهم ورغباتهم؛
- **تنفيذ شراكة عمومية - خاصة:** وتهدف إلى تحفيز جميع الشركاء العموميين والخواص من أجل تنمية القطاع السياحي لأن تنمية السياحة تتطلب التنسيق بين الكثير من القطاعات الاقتصادية؛
- **تطوير استراتيجية للتمويل في قطاع السياحة:** تحقيق الديناميكيات سابقة الذكر يتطلب استراتيجية عملية للتمويل تهدف أساساً إلى مرافقة المتعاملين المستثمرين، من خلال إجراءات مناسبة لدعم الاستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستثمار في هذا الميدان.

وتسعى الحكومة من خلال هذا المخطط التوجيهي إلى جعل قطاع السياحة بمثابة اقتصاد بديل يضمن 3 بالمائة من الناتج الداخلي للجزائر مع حلول سنة 2015. وذلك من خلال إعادة تنظيم النشاط السياحي في الجزائر في مختلف المستويات، بالإضافة إلى تثبيت قواعد السياحة لتطوير الأعمال السياحي³¹.

خاتمة:

يمكن أن نلخص في الختام أن المرحلة الحالية والقادمة تتطلب تكثيف الجهود في ترقية ودعم القطاع السياحي لتنتم في إطار عملي للتنمية المستدامة، وقد كشف تحليلنا النظري السابق على أن السياحة أصبحت لدى الكثير من البلدان أحد أهم النشاطات الاقتصادية ومصدرا هاما من مصادر عوائدها من العملات الأجنبية وفرص العمل، فضلا عن الإسهام المتزايد لهذا القطاع الخدمي في الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة، وقد شكلت هذه المنافع حافزا أساسيا لكل بلد وخصوصا البلدان النامية، كي تسعى لأن تصبح نقطة للجذب السياحي.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة، إلا أنه بالنظر إلى الحصة المتواضعة في السوق السياحية العالمية، فإنه من الواضح أن الجزء الأكبر من تلك الإمكانيات لم تستغل بعد، وأن الأداء السياحي يظل أدنى بكثير من المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية القطاع على غرار ما قامت به بعض الدول العربية والجزارتان تونس والمغرب على وجه التحديد. من هنا، فإن الموارد السياحية الطبيعية على أهميتها، لا تكفي في حد ذاتها لقيام صناعة سياحية ناجحة طالما لم يتم التخطيط والتسويق لها وإدارتها بصورة جيدة.

- تتباين المشاكل التي تعترض قيام قطاع سياحي مستدام في الجزائر بحسب المعالم السياحية والمستوى التنموي والأولويات والسياسات التنموية المنتهجة. وتندرج تلك المشاكل لدى الجزائر ما بين نقص الدراية الفنية، وضعف النشاط الترويجي والوعي العام، وعدم كفاية البنية الأساسية السياحية وقلة الاستثمارات في هذا المجال، ونقص التنوع والسلامة السياحيين. ومع ذلك، يظل هناك مجال رحب لإرساء صناعة سياحية مستدامة بامتياز في الجزائر.

- إن السياحة والأمن والتنمية وحماية البيئة، أمور تتم بصورة متداخلة وتعتمد على بعضها البعض. كما أن تحقيق تنمية سياحية يتضمن حماية البيئة كجزء أساسي.

- على الرغم من التحسن الذي سجل في الطلب السياحي الخارجي بالنسبة للجزائر والذي سار عموما في اتجاه إيجابي في تطور عدد السياح الوافدين، إلا أن هذا الطلب يظل ضعيفا ودون المستوى المأمول إذا ما قورن بمثيلاتها من الدول أو تلك التي تمتلك إمكانيات أقل من الجزائر، وفي نفس الوقت إذا ما قورنت بحجم الطلب العالمي على السياحة.

- يعاني قطاع السياحة بالجزائر من عدم القدرة على اجتذاب أعداد مناسبة من السياح الأجانب، وأيضا من عدم القدرة على الحد من سياحة المواطنين في الخارج وإعادة توجيههم إلى السياحة الداخلية، وبالتالي ضعف الطلب السياحي الذي سببه ضعف في العرض السياحي الجزائري ونقص الخدمات وعدم الاهتمام بالجودة وغلاء الأسعار، بالإضافة إلى قلة الاستثمارات في مجال السياحة والصناعات الأخرى ذات العلاقة الوثيقة بها.

- على الرغم من أن السياحة أصبحت خلال العقود الأخيرة صناعة متكاملة البنية ذات إسهام مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الكثير من البلدان، إلا أن قطاع السياحة بالجزائر يشهد عدة نقائص وضعف في عملية التنمية السياحية وذلك ما قابله تدني نسبة مساهمة هذا القطاع في عملية التنمية.

- أصبح إنعاش وتنمية الطاقات والقدرات السياحية من أبرز انشغالات الدولة والذي يظهر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي سيساهم بلا شك في تطوير وترقية القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقابلة سياحية.

- يتطلب الحصول على حصة عادلة من السوق السياحي العالمي الاهتمام بالتسويق السياحي وتبني سياسات تسويقية جديدة، وهو ما يؤدي إلى دعم التنمية السياحية التي من شأنها زيادة الموارد الاقتصادية التي تساهم في خدمة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن.

ويمكن في هذا السياق طرح عدد من **التوصيات** كخطوط إرشادية لوضع السياحة في مكانها الصحيح ضمن هيكل الاقتصاد الوطني بما يناسب أهميتها في عالمنا كما يلي:

- وضع أهداف وبرامج عمل محددة من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة ضمن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية في القطاع الخاص على أن يتم التركيز على زيادة الحوافز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للسياحة.

- رفع الوعي البيئي لدى جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية السياحة بدءاً من إعلام السكان المحليين بالمنافع الناجمة عن تنمية السياحة المستدامة وتوعية السياح بالبيئة والآثار الاجتماعية الناجمة عن سلوكهم بأسلوب يتسم بالمسؤولية، ومن جهة أخرى تشجيع المؤسسات والمشروعات التي تشكل قوام صناعة السياحة بأهمية الإدارة البيئية.
- دعم وتحفيز العلاقة بين القطاع السياحي وقطاعات الاقتصاد الأخرى وفي نفس الوقت التنسيق الفعال بين القطاعين العام والخاص، ولا بد من السعي إلى زيادة التعاون مع هذا القطاع بهدف وضع السياسات والاستراتيجيات واللوائح ذات العلاقة بالتنمية المستدامة للسياحة وتشجيعه على الاستثمار في المشاريع السياحية والانخراط في مشاريع مشتركة وخصوصاً في مجال بناء القدرات ورفع جودة الخدمات السياحية.
- ضرورة دراسة تجارب الدول العربية الرائدة في مجال السياحة من أجل الاستفادة منها، ومحاولة إقامة تعاون مع هذه الدول.
- العمل على زيادة الاهتمام بالتسويق السياحي وصيانة المنتج السياحي بمجودة أكثر لزيادة حجم الطلب السياحي الخارجي والداخلي على السواء.
- تكثيف العمل على اجتذاب أعداد مناسبة من السياح، الأمر الذي يستوجب على الدولة استقطاب مواطنيها وسكان الدول المجاورة لقضاء عطلاتهم في ربوعها لتنشيط اقتصاداتها، والعمل على الحفاظ على مقوماتها السياحية. وفي هذا السياق ينبغي بالضرورة ربط التخطيط للتنمية السياحية مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتشجيع المستثمرين على تطوير المشروعات السياحية وتنشيط عملية الجذب السياحي الداخلي والخارجي.
- يتعين جعل السياحة في دولة الجزائر خياراً تنموياً استراتيجياً، ورصد اعتمادات خاصة للتسويق والترويج للجزائر سياحياً بهدف تعزيز التدفق السياحي وصولاً إلى تنمية سياحية ناهضة، وصناعة سياحية ترفد مجالات التنمية الأخرى، وفرص عمل لشباب الجزائر، وتنوع مصادر الدخل المعتمدة بصورة شبه كلية على البترول.
- الارتقاء بقطاع السياحة في الجزائر، من خلال الاهتمام بالمنتج السياحي وتنوعه من جهة، ومواجهة التحديات الأمنية التي تعترض الدولة من جهة أخرى، لأن الأمرين متلازمان ويؤثران مباشرة في العوائد الاقتصادية وحجم النشاط في القطاع السياحي.
- ولتحقيق السياحة يجب ليس فقط حل مشكلة الموارد، بل تتعدى إلى تفعيل جاذبية المنطقة أو البلد لدخول المنافسة القائمة. فبغية النهوض بالقطاع السياحي تحتاج الجزائر -من وجهة نظر إدارية وتسويقية- إلى جميع العمليات الاستراتيجية والتشغيلية التي يخلق الطلب على العروض السياحية وبدعمها بصفة مستمرة، وعلى هذا تحتاج الوجيهات السياحية إلى مقارنة أساسية وهي تطبيق المفاهيم التسويقية على المنتجات السياحية.
- العمل على صياغة استراتيجية واضحة المعالم والأهداف موجهة نحو ترقية القطاع السياحي ليصبح جزءاً من تنمية الاقتصاد.
- التغلب على مشاكل السياحة التي تتمثل في ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وتهالك البنية التحتية.
- محاولة خلق إعلام سياحي قوي عن الجزائر في الدول التي تتوفر على إمكانيات بخصوص الدعاية السياحية.

الهوامش والمراجع:

* هناك اختلاف في وجهات النظر بين المختصين والباحثين في القطاع السياحي، فالبعض يرى أن السياحة هي صناعة لأنها تمثل مجموع من الأنشطة في حين يرفض آخرون ذلك. ويميل الباحث إلى الرأي الأول القائل بأن السياحة صناعة لكونها تنطوي على تقديم خدمة إلى السائح وترتبط بالعديد من النشاطات الأخرى (الصناعة والزراعة والنقل وغيرها من الأنشطة الاقتصادية). من جانب آخر يرى البعض إلى أنه يجب النظر إلى صناعة السياحة كعنقود، والعنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة، وهو يحدد مدى تنافسية الصناعة بتحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة، وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومترابطة بها، سواء بالتكامل الأمامي أو الخلفي.

- 1 - مصطفى عبدالله الكفري، " التنمية المستدامة وتدمير البيئة"، على الموقع: www.rezgar.com
- 2- بوعشة مبارك، (2008)، التنمية المستدامة: مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07 أفريل، ص 52.

3- Jean-Pierre Hauet, (le 24/11/2003), **Le développement durable revisité**, séminaire sur le : développement durable en pays francophone, Ouagadougou, Burkina.

- 4- كليب سعد كليب، (2006)، دور الماء في استراتيجيات التنمية المستدامة، مجلة الحقيقة، المطبعة العربية، غرداية، ص 9.

- * يراد بالتنمية الاقتصادية من الناحية الاصطلاحية على أنها الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادة مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني.
- 5- عماري عمار، (2008)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08/07، ص 40.
- 6- تومي ميلود، (2009)، الجامعة الجزائرية والتنمية المستدامة، ملتقى علمي دولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر
- 7- عيبر النعيمات، (ت إ 2017)، التنمية المستدامة، على الموقع:
<http://www.ammonnews.net/arabicDemo/article.php?issue=&articleID=1881>
- 8- أكرم عاطف رواشدة، (2009)، السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 19.
- 9- السعيد عمام حسن، (2009)، التسويق والترويج السياحي والفندقي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص 133.
- 10- رؤوف محمد علي الأنصاري، (2014)، مجلة السطور على الموقع: [www. Sutuure.com](http://www.Sutuure.com)
- * يختلف مفهوم الطلب السياحي عن مفهوم الطلب على أي سلعة أخرى، نظرا لاختلاف طبيعة المنتج السياحي، ويعرف الطلب السياحي على أنه مجموعة من حاجات ورغبات السائحين المصحوبة بقدرتهم الشرائية نحو مجموعة من المنتجات السياحية في منطقة معينة خلال مدة زمنية معينة عند توقع مستوى معين من الأسعار، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ويتميز بعدة خصائص منها (المرونة والتوسع والموسمية والحساسية) ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الطلب فهناك الطلب السياحي العام والطلب السياحي الخاص والطلب السياحي المشتق والطلب السياحي الفعال (الحالي). أما العرض السياحي فهو رغبة المنتج بعرض السلع والخدمات للبيع في الأسواق مقابل ثمن معين وفي وقت معين، وللعرض السياحي مجموعة مقومات منها: المقومات الطبيعية والمقومات البشرية والمقومات الأخرى، ويتميز العرض السياحي بمجموعة من الخصائص.
- 11- نورالدين هرمز، (2006)، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد 3، ص 129.
- 12- كافي مصطفى يوسف، (2006)، صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات، نينار للنشر والتوزيع، ص ص 107-106.
- 13- بن بوزيان محمد، (2014-2015)، دراسة محددات السياحة المستدامة وأثرها على تحسين الجاذبية السياحية للأقاليم: باستخدام نموذج المعادلات التمييزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 88.
- 14- صلاح الدين خربوطي، (2004)، السياحة المستدامة، سلسلة دار الرضا، دمشق، ص 23.
- 15- نعيم الطاهر، سراب الياس، (2007)، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، ص 81.
- 16- المرجع نفسه، ص 79.
- * للإشارة فإنه على عكس ما يتصوره الكثير من الناس بأن السياحة هي من خصوصية الدول التي ليس لها مصادر دخل كالبترول والغاز، ولكن في الواقع غير ذلك إذ أن السياحة أو بالأحرى صناعة السياحة تشكل من بين أهم المصادر بالنسبة للكثير من الدول المتطورة.
- 17- عبد السلام أبو قحف، (1986)، صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 20.
- 18- عبدالعزيز بن محمد الهزاع، (2016)، مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية - مبادرة الهيئة العامة للسياحة والآثار في توفير فرص العمل-، الهيئة العامة للسياحة والآثار، ص 3. على الموقع: [http://www.saudichambers.org.sa/Images/10\(1\).pdf](http://www.saudichambers.org.sa/Images/10(1).pdf) تاريخ الاطلاع 11 نوفمبر 2016
- 19- أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، (1999)، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، ص 17.
- 20- أسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، (2002)، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 32.
- 21- مجلة المسافر، العدد 03، (ماي-جوان 1998)، ص 03.
- 22- زيد منير عيوي، (2007)، السياحة في الوطن العربي: دراسة لأهم المواقع السياحية العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ص 43.
- 23- مجلة المسافر، العدد 37، (أفريل 1998)، ص 6.

- 24- منية غريب، ساسي سفيان، (2014)، السياحة البيئية في الجزائر (دراسة لمشروع السياحة البيئية في منطقة الطارف)، مداخلة في ملتقى وطني بجامعة الطارف حول التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، أيام 6/5 ماي ، ص 07.
- 25- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (1997)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص216.
- 26- علي بودلال، (2016)، النهوض بالصناعة السياحية المستدامة في الجزائر كأحد شروط تنمية الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، يومي 10/09 نوفمبر.
- 27- صالح فلاح، (2002)، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مداخلة في ملتقى وطني بجامعة البلدة حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، يومي 22/21 ماي ، ص08.
- 28- زيد منير عبوي، (2008)، السياحة في الوطن العربي- دراسة لأهم المواقع السياحية والإرشاد والأدلة السياحية العربية-، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 45-46.
- 29- المرجع نفسه، ص46.
- 30- نورالدين شارف، نصرالدين بوعمامة، (2008)، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 08/07 أبريل، ص587.
- 31- المرجع نفسه، ص 287-289.